19980107-0001-2

حقوق الانسان في لبنان (٩):

مخطوفو الحرب بيننا

على رغم تقادم عمر قضية "مخطوفي الحرب اللبنانية"، ومحاولات طمسها المستمرة، غير انها لا تزال من اكثر قضايا الحرب وما بعدها عمقا، وقدرة على توليد الآلام واعادة توليدها مرات ومرات.

فاشكالياتها الانسانية تطاول ذاكرتنا وحاضرنا ومستقبلنا، لأنها اشكاليات ولدت وتتجدّد كل يوم مع الذكريات والصور والاحلام وحالات الترقّب والأسى والأمل واليأس والانتظار التي يعيشها الوف من ناس هذا البلد اليوم، من جهة، والتي سيعيشها الوف من أبنائهم غدا، من جهة اخرى. كمّ هائل من المشاعر المتناقضة. كمّ هائل من الاحاسيس المتوترة والعيش مع الاطياف... وكم هائل، في المقابل، من الصمت المريب الذي يغلّف التعامل الرسمي (والى حدّ ما الشعبي) مع مجمل ذلك.

لقد أعلنت السلطة اللبنانية في "قانون العفو العام" الذي اصدرته في آذار من العام ١٩٩١ (والذي تعرضنا له في المقالة السابقة) انها قد عفت عن جميع جرائم الحرب، باستثناء تلك التي استهدفت مسؤولين سياسيين ودينيين.

ما يعني ان الوف المخطوفين الذين فقدوا على مدى سنوات الحرب ولم يعرف مصيرهم، قد طويت صفحتهم، وطلب من اهاليهم نسيان أمرهم، من منطلق ان "عفا الله عما مضى"، وكأن العفو المنفصل عن الذاكرة وعن الصدق والصراحة والمساواة في التعاطي مع مختلف جوانب هذه الذاكرة ومكوّناتها هو عفو حقيقي يؤسس للمستقبل.

لم يعلن بقاء المخطوفين على قيد الحياة، ولم تعلن وفاتهم، ولا اماكن وجودهم (احياء او اموات).

لكأن الخاطفين والمخطوفين اشباح لم يعيشوا بيننا لسنوات (وما زالوا). لكأنهم من زمان آخر، او لكأن الحرب في هذا البلد لم تقع، ولم يشارك فيها أحد، ولم يكن ضحيتها أحد.

أراد قانون العفو، في شق منه، إقناعنا ان لا اوامر اصحابها معروفون اتخذت ايام خطف رجال ونساء كانوا يعيشون في لبنان، وان لا أمكنة على طول الخريطة اللبنانية وعرضها احتجزوا فيها، وما زالوا...

بمعنى آخر، اعتبر قانون العفو أنه يمكن طي اي صفحة، حتى وإن بقي حبرها سائلا، بمجرد إغفال التعاطي في ما تحتويه من اسئلة، اي من امكانات اجوبة.

وعليه، لم تجد السلطة، ولا المجتمع، ان من مسؤولياتهما الاعتراف بالاسئلة التي تؤرق كثرا من الناس (ناسهما!!)، وتمنع عن عيونهم النعس واحلامه. وفي ذلك بشاعة مخيفة.

فأبشع انتهاك لحقوق الانسان هو ذلك الذي ينفي وجود الانسان نفسه. ينفي ماضيه وينفي تاريخه وينفي آلامه وجراحه وعذاباته، وينفي ابتساماته وفرحه...

ألوف من الاحياء الاموات ومن الاموات الاحياء، جفّت دموعهم وبحّت حناجرهم وعيل صبرهم واختنق انتظارهم، وهم يطالبون بمعرفة مصير اولادهم وآبائهم واخوتهم وامهاتهم، من دون ان يتلقوا اي جواب.

تارة بحجة ان الجواب قد ينكأ جراحا ويثير احقادا ونزاعات تهدد مسار السلم الاهلي، وتارة بحجة ان لا معلومات عن المخطوفين، بل تقديرات أنهم قد تعرضوا "للتصفية" في تلك الايام البشعة، الحالكة السواد...

وفي جميع هذه الاجوبة، امر واحد ينقص: الشجاعة.

الشجاعة في اعلان الحقيقة: حقيقة ان ثمة ضرورة للاجابة الجدية و"المسؤولة" عن السؤال. وحقيقة ان ثمة ضرورة لتشكيل لجنة تحقيق تستقصي حالات الذين اختفوا او فقدوا عقب اختطافهم، يشارك في عضويتها اهالي المخطوفين انفسهم، ليكونوا جزءا من البحث عن الحقيقة المفقودة، وعن الذاكرة المثقوبة التي ستظل تحرّك الاوجاع والهواجس والاشباح، الى ان يعاد تكوينها. عندها يقوم العفو الحقيقي...

تحية الى العاملين في "لجنة اهالي المخطوفين المعتقلين" و"لجنة الدفاع عن الحريات العامة والديموقراطية" المتمسكين بحق ذوي المخطوفين في معرفة مصير ابنائهم، والمستمرين في تحركهم الى ان تظهر الحقيقة.

زياد ماجد

باحث في المركز اللبناني للدراسات

صفحة - قضايا النهار -
١٩٩٨/١/٧